



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 10 أيلول/سبتمبر 2014، الساعة 17:00 بتوقيت غرينيتش (الساعة 13:00 بتوقيت نيويورك، 19:00 بتوقيت جنيف، 22:30 بتوقيت دلهي، والساعة 02:00 من صباح يوم 11 أيلول/سبتمبر 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/36*
Original: English

يؤكد تقرير للأونكتاد أن هناك بديلاً أفضل للاقتصاد العالمي على ما يوصف بـ"الوضع الطبيعي الجديد"

يمكن لمجموعة مختلفة من السياسات أن تحقق نمواً مستداماً أسرع وأكثر شمولاً ولكن ينبغي أن يكون هناك تنسيق فعال للإصلاحات العالمية

جنيف، 10 أيلول/سبتمبر 2014 - بعد تجنب كساد عميق، وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية واستعادة ما فقد في أعوام الأزمة، يعتقد بعض دوائر السياسات العامة بشكل متزايد أن الاقتصاد العالمي عاد إلى الوضع الطبيعي. ويُعتقد أن النمو المطرد والأسعار المستقرة سيسودان من خلال الإبقاء على سياسات التقشف المالي، وزيادة المرونة في أسواق العمل واستخدام سياسات نقدية فعالة لمواجهة الصدمات والمشاكل الدورية. ويستند هذا المنطق إلى تصاعد أسعار الأصول، والقدرة على المنافسة التجارية، وتناقص نسب الأجور للحفاظ على النمو - لكن تقرير التجارة والتنمية، 2014¹ للأونكتاد يشير إلى أن هذا الأمر لا يمكن أن يساعد الاقتصاد العالمي على استعادة قوته.

فيبطء النمو، وسوء ظروف العمل، وارتفاع مديونية الأسر المعيشية واستمرار تزايد التفاوت بين الدخل ليست بالأمر الجديد ولا بالأمر الطبيعي. بل إن المشكلتين الرئيسيتين في فترة ما بعد الأزمة، وفقاً لما يؤكد التقرير، هما عدم كفاية الطلب الكلي واستمرار عدم الاستقرار المالي، وكلتا المسألتين تعكسان خيار السياسات العامة.

ولطرح بديل سياسات موثوق به، استخدم اقتصاديو الأونكتاد نموذجهم للاقتصاد العالمي لتقدير التأثير المحتمل لمجموعة منسقة من السياسات المالية والنقدية والصناعية والتجارية التي ورد وصفها في التقرير. ويقسم النموذج الاقتصاد العالمي إلى 25 بلداً ومجموعة لتقييم أنماط النمو، والتجارة، والتوظيف، والأداء المالي في القطاعين العام والخاص وكذلك تقيم دور التدفقات المالية الدولية.

ويستخدم سيناريو السياسات البديلة سياسات مالية داعمة للنمو، تشمل الاستثمار العام، وسياسات الدخل الرامية إلى دعم نمو الطلب على أساس مستدام والسياسات الصناعية الرامية إلى تشجيع الاستثمار. ويشمل النموذج أيضاً الاتفاقات التجارية الموجهة نحو التنمية والتي من شأنها دعم هذه السياسات في البلدان النامية، بالإضافة إلى وضع الضوابط المالية وفرض القيود على رأس المال للحد من احتمال الصدمات المالية.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و للمعلومات، رقم تليفون: +41229175828، +41795024311، unctadpress@unctad.org، <http://unctad.org/press>

(1) التقرير (رقم المبيعات 978-92-1-112877-2، E.14.II.D.4، ISBN: 978-92-1-112877-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أعلاه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

وترد في الجدول أدناه مقارنة بين نتائج النمو التي يحققها سيناريو "العمل كالمعتاد" الأساسي والسيناريو البديل فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والمناطق الرئيسية. ويوضح السيناريو البديل أوجه تحسن كبيرة، ترجع جزئياً إلى النتائج وأوجه التأثر القوية التي يحققها تنسيق السياسات الموازية للنمو. ويشير التقرير كذلك إلى أن الاختلالات العالمية يمكن تصحيحها بمزيد من الفعالية في ظل بيئة توسعية في السيناريو البديل. وأوضح التحليل أن أداء النمو في السيناريو الأساسي "العمل كالمعتاد" معرض بشكل متزايد لخطر الصدمات المالية في المستقبل، وهي صدمات يسببها كما هو معلوم تزايد الاختلالات المالية الكلية والمديونية المفرطة.

توسيع حيز السياسات: برنامج مشترك

يسلم التقرير بأن جعل السيناريو البديل حقيقة واقعة يتطلب دراسة متأنية لحيز السياسات المتاح للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. فالمتاح من الأدوات لصانعي السياسات وحيز استخدامها يعكسان مزيجاً معقداً من القواعد والقيود والمعايير على المستويين الوطني والدولي. غير أنه في الأعوام الأخيرة أثرت شواغل إزاء ما أدت إليه مختلف الالتزامات القانونية الناشئة عن الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من تقيد لا داعي له لحيز السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. وأدى ذلك أيضاً إلى زيادة تشديد القيود على السياسات وهي القيود الناتجة عن نفوذ وقوة الشركات والأسواق العالمية.

ويشدد التقرير على أن هناك دائماً تنازلات متبادلة بشأن حيز السياسات في اقتصاد عالمي مترابط يتألف من دول ذات سيادة تتفاوت قوتها الاقتصادية والسياسية. لكن ترنبيات الحوكمة التي نشأت في إطار العولمة التي يقودها المال قد أعطت الشركات الخاصة مساحة للمناورة أكثر مما ينبغي وأخذت أكثر مما ينبغي من الحيز المتاح لعمل الحكومات. وكان المأمول في الأساس أن تكون الأزمة المالية العالمية هي الدافع السياسي لتصحيح هذا الأمر، لكن الإصلاحات أحبطت. وعليه وفي ضوء التحديات السياساتية الكبيرة التي تواجهها الاقتصادات المتقدمة والناشئة، فمن المهم أن يكون حيز السياسات قضية رئيسية في جدول أعمال التنمية العالمي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة مختارة من المناطق والبلدان، 2024-1990

متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ^(ب) (نسبة مئوية)			السيناريو	المنطقة / الاقليم
2024-2020	2019-2015	2014-1990		
3.6	3.4	3.3	الأساس	العالم
5.5	4.7	-	النمو المتوازن	
2.0	1.8	1.9	الأساس	الاقتصادات المتقدمة
3.5	2.8	-	النمو المتوازن	
2.1	2.0	2.7	الأساس	رابطة الدول المستقلة
4.9	3.3	-	النمو المتوازن	
5.4	5.5	6.3	الأساس	بلدان آسيا النامية
7.2	6.7	-	النمو المتوازن	
3.9	3.9	3.8	الأساس	أفريقيا
7.0	6.1	-	النمو المتوازن	
3.0	2.9	3.1	الأساس	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.7	4.5	-	النمو المتوازن	

(أ) تشير البيانات إلى تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2005.

لا غنى عن تحسين تنسيق السياسات

تبرز نتائج المحاكاة التي استخدمت النماذج الاقتصادية في الأونكتاد الحاجة إلى اتساق السياسات والتناسك الاقتصادي الكلي. ففي اقتصاد عالمي متزايد الترابط، ينبغي أن تكون السياسات متنسقة لحد معقول في العالم ككل. وتحديدًا، عند النظر في خيارات السياسات، قد تبدو سياسة ما لبلد منفرد ومعزول كخيار جيد، ولكن يتضح أن هذه السياسة هي الخيار السيء بعد تقدير سليم لآثار "خطأ الاستدلال". وهناك أمثلة كثيرة على ذلك: فتخفيض الأجور في بلد لزيادة القدرة التنافسية يعني تضائل فرص التصدير في بلد آخر، وتحقيق فائض تجاري في اقتصاد يعني سحب الطلب من اقتصاد آخر، وقيام مصرف مركزي بضخ السيولة لزيادة التوظيف قد يعني ظهور فقاعة ينبغي لمصرف مركزي آخر إدارتها، وهلم جرا.

ولذا يشدد التقرير على أنه يجب حشد الجهود لابتكار مجموعة مؤسسات شاملة وجامعة لاغنياء وفقراء العالم تكون أكثر فعالية لتنظيم الأسواق قادرة على تصحيح الاختلالات عند ظهورها وقادرة أيضاً على تقديم دعم أفضل للزدهار العالمي مع تحيز إرادي لمساعدة البلدان التي لا تزال في الدرجات الدنيا من سلم التنمية.